# واقع واستراتيجيات الشمول المالي بالدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

# The Reality And Strategies Of Financial Inclusion In The Arab Countries To Achieve The Sustainable Development Goals

**حمدي شريف الجيلالي[1]، جلالي الحبيب[2]**

[1]طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، (الجزائر) djilali.hamdicherif@univ-mosta.dz

[2]طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، (الجزائر) Habib.djellali.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام :2022/10/14 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الدول العربية، من خلال الإطلاع على أهم مؤشراته وعرض مختلف الاستراتيجيات التي تم اعتمادها من اجل تعزيزه في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد توصل البحث إلى وجود تباين بين الدول العربية فيما يخص مؤشرات الشمول المالي، حيث أن دول الخليج العربي تشهد تطور متقدم في مختلف الخدمات والمنتجات المالية، بينما دول المغرب العربي لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، ما يفرض عليها تبني إستراتيجية واضحة المعالم.

**كلمات مفتاحية:** الشمول المالي، التنمية المستدامة ، واقع، الاستراتيجيات، الدول العربية.

**تصنيفات JEL** : G19، Q50، Q01.

**Abstract:**

The aim of this research is to shed light on the reality of financial inclusion in the Arab countries, by reviewing its most important indicators and presenting the various strategies that have been adopted in order to enhance it within the framework of achieving sustainable development goals.

The research found a discrepancy between the Arab countries with regard to indicators of financial inclusion, as the Arab Gulf countries are witnessing an advanced development in various financial services and products, while the Arab Maghreb countries have not yet reached the required level, which forces them to adopt a clear strategy.

**Keywords:** financial inclusion, sustainable development, reality, strategies, Arab countries.

**JEL Classification Codes:** G19, Q50, Q01.

**المؤلف المراسل**: حمدي شريف الجيلالي الإيميل: djilali.hamdicherif@univ-mosta.dz

## 1. مقدمة:

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 اكبر صدمة تعرض لها العالم، حيث جعلته يعيد جميع حساباته، خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي، وفرضت على المؤسسات المالية الدولية إعادة النظر في سياساتها المالية، من خلال اتخاذ تدابير ورسم استراتيجيات تسمح لها بتعزيز الشمول المالي ومنه تحقيق الاستقرار المالي.

والدول العربية كغيرها من دول العالم، حاولت تبني إستراتيجيات تسمح لها بتحقيق الشمول والاستقرار الماليين، بما يضمن لمجتمعاتها بمختلف شرائحه الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم، والذي ينعكس بدوره على وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

### 1.1 إشكالية البحث:

**– ما واقع الشمول المالي في الدول العربية؟ وما أهم الاستراتيجيات التي تم اعتمادها في هذا الشأن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**

### 2.1 فرضيات البحث:

– هناك تباين بين الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي،

– استراتيجيات الشمول المالي المنتهجة في الدول العربية يمكن أن تسمح بالوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، إذا ما وافقت الثقافة المالية لمجتمعات المنطقة.

### 3.1 أهداف البحث:

تتجلى أهداف هذا البحث في معرفة قدرة الدول العربية على رفع مستويات الشمول المالي التي تسمح بتوسيع دائرة المعاملات المالية واستغلال المقدرات المالية المتاحة من خلال تشجيع الادخار الهادف إلى زيادة الاستثمار وتوسيع دائرة النشاطات التي من شأنها توظيف الطاقات، امتصاص البطالة ومحاربة الفقر في إطار السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### 4.1 منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إطار الجانب النظري، من خلال استعراض أهم المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي والتنمية المستدامة، كما تم استخدام المنهج التحليلي، لتحليل المعطيات ومعالجة النتائج.

## 2. الأسس العامة للشمول المالي والتنمية المستدامة:

### 1.2 الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين)، حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 3).

#### 1.1.2 أهمية الشمول المالي:

تأتي أهمية الشمول المالي من خلال قدرته على تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الشمول المالي يعمل على إتاحة فرص لجميع شرائح المجتمع في الحصول والوصول إلى الخدمات المالية عبر مختلف القنوات الرسمية المتاحة، التي تخضع للرقابة والإشراف، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي. هذا وتبرز أهميته أيضا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال قدرته على توفير السيولة اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية، مما يضاعف من فرص الحصول على العمل ويساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 04). ومن الجانب الاجتماعي فإن الشمول المالي يهتم بإيصال مختلف الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل، بشكل عادل وبأسعار منخفضة، تضمن لهم وضعية اجتماعية واقتصادية مناسبة (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 94).

#### 2.1.2 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

لقد تم إنشاء رابطة عمل بيانات الشمول المالي من طرف تحالف الشمول المالي(AFI)، هذه الرابطة التي قامت باقتراح مبادرة تم على إثرها صياغة مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، مركزة في ذلك على بعدين أساسيين هما: **إمكانية الوصول للخدمات المالية** و**الاستخدام الفعال للخدمات المالية**. ونظرا لأهمية الشمول المالي باعتباره عنصر أساسي في محاربة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، زاد التركيز والاهتمام على السياسات والمبادرات من قبل أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي(GPFI)، بحيث اتفقوا على تقديم توصية تشمل البعدين المذكورين سالفا، بالإضافة إلى بعد ثالث يتضمن تعزيز **جودة الخدمات المالية** (بوتبينة، 2018، الصفحات 9-10). ويمكن تقديم سرد مفصل لهذه الأبعاد الثلاثة على النحو التالي (محمد بدر عجور، 2017، صفحة 12):

**1.2.1.2 الوصول للخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يستدعي تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل الحواجز المحتملة، لفتح

واستخدام حساب مصرفي، هذا ويمكن الوصول إلى مختلف البيانات التي تتعلق بالخدمات المالية، انطلاقا من المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية. وتشمل المؤشرات التي تستخدم في قياس الوصول للخدمات المالية ما يلي: عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛ حسابات النقود الالكترونية؛ مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة؛ والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

### 2.2.1.2 الاستخدام الفعال للخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى إمكانية استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية التابعة للقطاع المصرفي، حيث أن تحديد هذه الخدمات والقدرة على استخدامها بشكل فعال، يتوقف على جمع البيانات اللازمة حول مدى انتظام وتواتر هذا الاستخدام، خلال فترة زمنية محددة. وتضم مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية ما يلي: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، والذين يملكون كذلك حساب ائتمان منتظم؛ عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية وتلك التي تملك حسابات ودائع، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

### 3.2.1.2 جودة الخدمات المالية:

يشكل هذا البعد اكبر تحدي بالنسبة للدول النامية، من اجل ترقية الوصول للخدمات المالية. فعلى مدار 15 سنة مضت على ظهور مصطلح الشمول المالي، كان من الضروري بالنسبة لهذه الدول تحسين جودة ونوعية الخدمات التي تقدمها، خصوصا وأن هناك رؤية ضبابية في هذا الشأن، نتيجة للعديد من العقبات، التي تقف كعائق نحو تحقيق هذا البعد، على غرار كل من تكلفة الخدمات، وعي وثقة المستهلك وفعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات أخرى كالكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق. ووفقا لتحالف الشمول المالي هناك مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس جودة الخدمات المالية، وتتمثل

أساسا في: القدرة على تحمل التكاليف؛ الشفافية؛ الراحة والسهولة؛ حماية المستهلك؛ التثقيف المالي؛ المديونية؛ العوائق الائتمانية.

ويمكن تلخيص أبعاد الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم 01: أبعاد الشمول المالي**

**المصدر**: من إعداد الباحثين، استنادا إلى (Goel & Sharma, 2017, p. 953)

### 3.1.2 الأهداف الرئيسية للشمول المالي (صلال الحسناوي و صلاح مهدي، 2020، الصفحات 36-37):

إن الهدف الرئيسي من وراء إتباع المصارف لسياسة الشمول المالي هو حماية حقوق الزبائن والأفراد وكسب ثقتهم تجاه القطاع المالي والمصرفي للدولة. وضمن هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحقيقه، والتي تم صياغتها على النحو التالي: تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والاستفادة منها؛ ترقية وتطوير مختلف الأنشطة التي تساهم في زيادة فرص التنمية الاقتصادية، والتي تنعكس إيجابا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للفقراء والطبقة المحرومة؛ إقامة المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الحر والتي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ إتاحة الفرص أمام الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع استثماراتها، وإزالة الحواجز التي تحد من الوصول إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة؛ استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في تطوير المنتجات والخدمات المالية، التي تعتمد على عمليات الادخار، التأمين ومختلف وسائل الدفع التي تعمل على سداد كافة احتياجات الأفراد، دون التركيز فقط على عمليات التمويل والإقراض (جبريل، 2020).

## 2.2 التنمية المستدامة :

عرفا الباحثان الباكستاني محبوب عبد الحق والهندي أمارتايا سن، التنمية المستدامة على أنها: "تنمية اقتصادية واجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل من الإنسان منطلقا وغاية لها، فهي تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية على أنها العناصر المهيمنة، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيقها" (عادل عبد اللطيف الغرباوي، 2020، صفحة 14)، ويعرفها ماهر أبو المعاطي على أنها: "تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة، هدفها وغايتها الإنسان. تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط، وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات" (مدحت و ياسمين، 2017، الصفحات 81-82). وعرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على كونها تنمية تفي باحتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها (راشد الجيوسي، 2013، صفحة 22). ويمكن اختزال مفهوم التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم (02) الموالي:

**الشكل 02: يبين مفهوم التنمية المستدامة**

**المصدر**: (ابو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 98)

### 2.2.2 خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص، يمكن تحديد بعضها كالتالي (ابو النصر و مدحت محمد، 2017، الصفحات 84-85):

- تنمية شاملة ومتكاملة تتميز بطابعها الشمولي، فضلا عن التداخل بين أبعادها الطبيعية والاجتماعية، هناك تداخل آخر يجمع بين البعد الروحي والثقافي؛
- تنمية متواصلة(مستمرة) تتميز بترابط عناصرها وسهولة قياس مؤشراتها ؛
- تنمية عادلة ترتكز على مبدأ العدل بين أفراد المجتمع في مختلف المشاريع التنموية ؛
- تنمية متوازنة تهتم بتلبية حاجيات فئات المجتمع المحرومة، وتعمل على الحد من ظاهرة الفقر ؛
- تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية،
- تنمية رشيدة تحافظ على الموارد المتاحة دون إهدار أو سوء استخدام؛
- تنمية تهتم وتحافظ على الجوانب البيئية في مختلف المشاريع التي يتم تنفيذها.
- تنمية تشرك الأفراد والمجتمع في مختلف مراحل العمل التنموي.

### 3.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال المفاهيم المتعارف عليها للتنمية المستدامة، يتضح جليا بأنها لا تعتمد على الجانب البيئي فحسب، وإنما تشمل جوانب أخرى، اقتصادية واجتماعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

#### 1.3.2.2 البعد الاقتصادي:

يركز هذا البعد على تطوير وتحسين تقنيات الإنتاج، بما يتوافق مع النظام البيئي، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون إهدار أو إسراف، بالإضافة إلى دعم الأنشطة المرتبطة بالاستهلاك بهدف إشباع الحاجات الأساسية، وكذا الشروع في تطبيق مختلف الخطط التي تتشارك فيها كافة فئات المجتمع (زاوية، 2019، صفحة 12). كما أن الغاية من الاستثمار في المواد الاقتصادية هو المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في توفير فرص العمل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي. وفي هذا السياق تم وضع مجموعة من الاقتراحات تشمل: وضع

سياسة تنموية متوازنة تراعي الظروف البيئية وتحد من المشاكل التي تطالها؛ فرض غرامات ضريبية ورسوم على الجهات التي تحدث التلوث، بحيث يستخدم العائد من هذه الغرامات في الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة؛ مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم مختلف القطاعات الإنتاجية، كالقطاع الزراعي، الصناعي والتجاري (بن عوالي، 2018، الصفحات 171-172).

### 2.3.2.2 البعد الاجتماعي:

تركز التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي، على تحقيق التنمية البشرية انطلاقا من تحسين المنظومة التعليمية وتوفير الظروف المناسبة للرعاية الصحية، إلى جانب مشاركة كافة شرائح المجتمع في صنع القرارات التنموية بما يحقق العدل والمساواة بين الاحتياجات الراهنة للأجيال الحالية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة، ومنحهم نفس الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية، لهذا فإن التنمية تهدف إلى إتاحة فرص التعلم ودعم القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للمرأة (عبيات، 2017).

### 3.3.2.2 البعد البيئي:

يعني هذا البعد القدرة على تلبية الحاجيات من الموارد الطبيعية والبيئية المتاحة، دون أن يكون هناك استنزاف لهذه الموارد أو إلحاق أضرار بالبيئة، كحدوث التلوث أو النضوب في مصادرها، وكذا المحافظة على بيئة مماثلة تضمن حقوق الأجيال القادمة. فمبدأ الاستدامة البيئية يكمن في الاستهلاك العقلاني للموارد الطبيعية، والتركيز على استغلال الموارد التي تكون مصادرها قابلة للتجدد، من خلال القيام بسياسات التدوير للمخلفات والنفايات، مما يحفظ الطاقة ويحقق الحماية للبيئة (بن عوالي، 2018، صفحة 172).

## 3. استراتيجيات الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 07):

حسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2020، عمدت معظم البلدان العربية إلى التغيير من سياساتها الاقتصادية في إطار مسعى تحقيق المساواة بين الأفراد وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز مستويات الاستقرار المالي. وفي هذا الصدد فإن الخدمات المصرفية ذات الأسعار المقبولة تساهم

بشكل فعال وكبير في توفير الخدمات المالية، باعتبار أن أكثر من 63% من الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 15 سنة لا يستفيدون من الحسابات المصرفية. ووفقا لأهداف الأمم المتحدة، فإن تسهيل إجراءات الاندماج لهؤلاء الأشخاص في الاقتصاد الرسمي، سيساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق سيتم التطرق لمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، بالإضافة إلى مختلف الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لدعم وتعزيز الخدمات المالية في المنطقة.

## 1.3 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية:

يتم قياس مستوى الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات، يمكن صياغتها كما يلي:

### 1.1.3 نسبة الأشخاص الذين يملكون حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:

ما تزال الدول العربية تحتل ذيل الترتيب الدولي من حيث وصولها للخدمات المالية، على الرغم من المجهودات المبذولة والاستراتيجيات المتبعة، فلقد بلغت نسبة المواطنين الذين يملكون حسابات مالية رسمية في المنطقة العربية حوالي 37%، مقارنة مع نسبة المتوسط العالمي التي بلغت حوالي 69%، وهذا خلال سنة 2017 بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة. ومع هذا هناك تحسن، إذا ما قورن بسنة 2014 التي بلغت 30% مقابل62% بالنسبة للمتوسط العالمي. كما يظهر في الشكل (**03**):

**الشكل 03: يبين نسبة الأشخاص الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم، والذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، بما في ذلك الدول العربية، 2014 و2017**

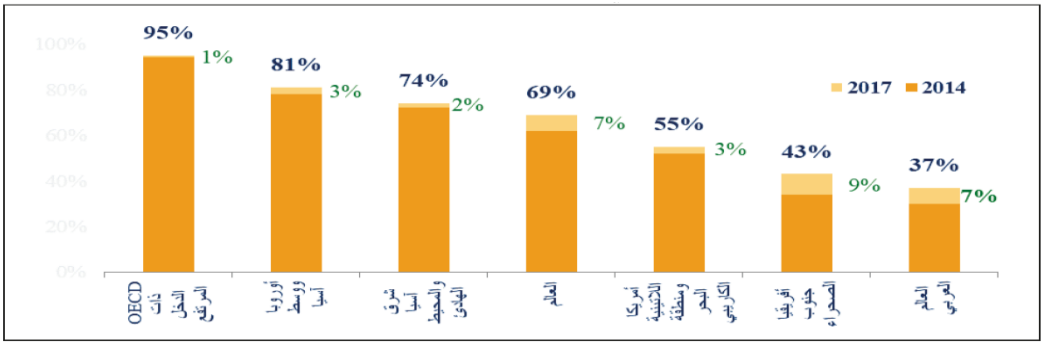


**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 12)

كما أن هناك تباين فيما بين الدول العربية ذاتها حسب ما يظهر من خلال الشكل رقم (04) الموالي الذي يوضح نسبة المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة ويملكون حسابات مصرفية في مؤسسات رسمية على مستوى كل دولة عربية خلال سنتي 2014 و2017، أن الإمارات العربية المتحدة قد حققت أعلى نسبة فيما يخص الأشخاص الذين يملكون حسابات مالية رسمية، حيث بلغت 84% في سنة 2017، تلتها بعد ذلك كل من البحرين، الكويت والسعودية بنسب بلغت 83%، 80%، 72% على التوالي خلال نفس الفترة، في حين أن كل من مصر، العراق وموريتانيا احتلتا المراتب الأخيرة بنسب قدرت بين 20% و35% خلال نفس الفترة.

**الشكل 04: يوضح نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية على مستوى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017**

**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 13)

### 2.1.3 الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مصرفية بالدول العربية:

من بين المساعي التي كان يطمح البنك الدولي إلى تحقيقها في سنة 2020، بشأن تعزيز الشمول المالي، هو تمكن كل دول العالم من الحصول على الخدمات المالية، على الرغم من صعوبة تحقق هذا الهدف، نظرا لضعف وقلة الاستثمارات في البيانات المصنفة من اجل الوصول للطرق والسياسات التي من شأنها تقليص العوائق والحواجز القانونية والاجتماعية، التي تحول دون حصول المرأة على الخدمات، حيث أن احد الأسباب الأساسية التي دفعت إلى تكثيف الجهود لاتخاذ إجراءات بشأن البيانات المصنفة حسب الجنس، هو اتساع الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي، خصوصا وأن البلدان النامية هي المتأثر الأكبر

من هذه الفجوة، فقد عانت من فجوة قدرت بنسبة 09% بين سنتي 2011 و2017، على غرار الدول العربية، وهذا وفقا لأحدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي (مدونة البوابة **FinDEV**، 2019). حيث يبين الشكل رقم (05) حجم الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مصرفية بالدول العربية خلال سنة2017:

**الشكل 05: يبين نسبة الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مصرفية بالدول العربية لسنة 2017**

**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 14)

يلاحظ من خلال الشكل (05)، أن نسبة الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات بنكية في المنطقة العربية عرفت تفاوت ملحوظ خلال سنة 2017. حيث بلغت النسبة لكل من الذكور والإناث حوالي 48% و26% على التوالي، بينما كانت قد بلغت في سنة 2014 حوالي 38% بالنسبة للذكور و22% بالنسبة للإناث (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 13-14). كما يظهر الشكل أيضا أن كل من الأردن والجزائر سجلتا اكبر فجوة، إذ بلغت حوالي 29% و27% على التوالي، بينما سجلت كل من البحرين، موريتانيا والكويت اقل فجوة، تراوحت مابين 10% و11%، غير أن البحرين تبقى متفوقة على موريتانيا في عدد الأشخاص الذين يملكون حسابات مصرفية في مؤسسات مالية.

### 3.1.3 حجم مدخرات الأفراد في المؤسسات المالية الرسمية:

تشير بيانات الشمول المالي أن امتلاك حساب مصرفي في الدول العربية لا تقترن غالبا بزيادة حجم المدخرات، باعتبار أن عدد المدخرين لم يتجاوز نسبة 38% من إجمالي الحسابات الوطنية، إلى جانب أن

المنطقة العربية تتميز بعدم التناسب بين الدخل ومتوسط الادخار، وما ينذر بالخطر أن نسبة الادخار في البلدان العربية شهدت خلال السنوات الأخيرة انخفاضات حادة، ومن المنطقي أن تراجع المدخرات المحلية سوف يضاعف من اضطرابات تمويل الاستثمارات وبرامج النمو، مما يدفع بالدولة إلى الاستدانة إذا تطلب الأمر ذلك (محيي الدين، 2018). والشكل **رقم (06)** الآتي يبين نسبة الأشخاص المدخرين في الدول العربية خلال الفترة 2011، 2014 و2017:

**الشكل 06: نسبة المدخرين في الدول العربية**

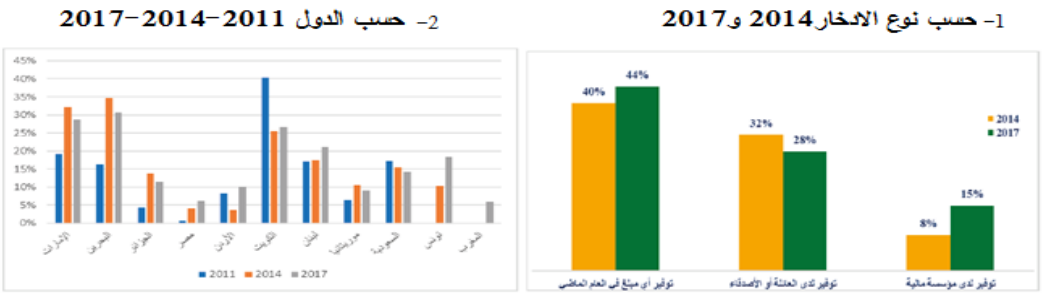


**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 17-18)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (06-1)، أن المنطقة العربية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، الذي من خلاله يمكن الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، ويتضح هذا جليا من خلال نسبة الأشخاص المدخرين الذين يودعون مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية، على الرغم من أن النسبة قد تضاعفت بين سنتي 2014 و2017 من 8% إلى 15%، وهذا الأمر يتطلب من البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية مواصلة بذل الجهود، عن طريق دعم السياسات التوعية التي تشجع المواطنين على توجيه مدخراتهم صوب المؤسسات المالية الرسمية (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 16-17). ويظهر من خلال الشكل رقم (06-2)، أن الدول العربية تشهد تفاوت كبير فيما بينها من حيث نسبة الأشخاص المدخرين في المؤسسات المالية، بحيث حققت كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة اكبر نسبة في عدد المدخرين، حيث حققتا حوالي 29% و30% على التوالي خلال سنة 2017، في حين تم تسجيل اصغر نسبة قدرت بحوالي 06% في كل من المغرب ومصر.

### 4.1.3 نسبة المقترضين واستخدامات البطاقات الائتمانية:

إن الجوانب الايجابية للشمول المالي تكمن في إتاحة مصادر أكثر للفرد في الحصول على قروض لتمويل ما يستهلكه، هذه القروض التي تمنح عبر بطاقات الائتمان، والتي تساهم بشكل أو بآخر في تعزيز كل من فرص الاستهلاك والاستثمار (الحسن، 2017)، والدول العربية كغيرها من دول العالم، كانت لها تجارب حول استخدام البطاقات الائتمانية وحجم المقترضين في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأشخاص الذين تتعدى أعمارهم 15 سنة، حسب ما يظهر في الشكل **رقم (07)** الموالي:

**الشكل 07: يبين نسب المستخدمين للبطاقات الائتمانية والمقترضين الذين يفوق سنهم 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية بالدول العربية خلال سنتي 2014 و2017**

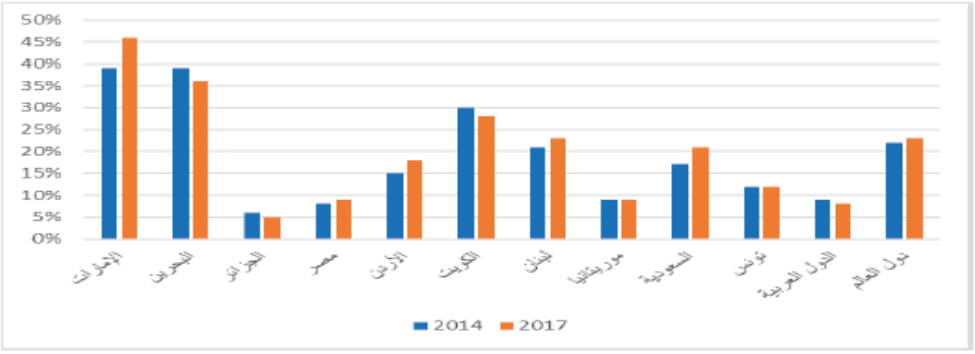


**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 19)

يظهر من خلال الشكل (07)، أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين قد سجلتا أعلى نسبة خلال سنتي 2014 و2017، وحازت الإمارات على ما نسبته 39% و46% على التوالي، بينما البحرين حققت النسب 39% و36% على التوالي، أما بالنسبة للدول التي حققت اقل نسبة من حيث المستخدمين للبطاقات الائتمانية والمقترضين، فقد كانت من نصيب كل من موريتانيا، مصر والجزائر، فقد وصلت النسبة في الجزائر مثلا إلى 6% و5% خلال سنتي 2014 و2017 على التوالي. إن السبب الرئيسي وراء تدني هذه النسب في المنطقة العربية يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الصرفي في توفير الخدمات المالية، ما يعني أن الدول العربية مطالبة ببذل المزيد من الجهود لدعم و تطوير القطاع.

### 5.1.3 الوسائل المستخدمة في دفع الفواتير، استلام التحويلات وإرسال واستقبال الحوالات:

تعتبر الخدمات المالية الرقمية احد أسرع وأئمن الوسائل بالنسبة للحكومات في الوصول للفئات التي تحتاج للتحويلات الاجتماعية من جهة، والمساعدات المالية من جهة أخرى، خصوصا عندما تكون هناك صعوبة في التنقل، سواء من الجانب الأمني او غياب وسائل النقل. حيث أن انتهاج سياسات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، التحويلات المالية ومدفوعات الحكومة للأفراد، كلها تعتبر سياسات فعالة تساهم في تحسين الخدمات المالية بحيث تحقق متطلبات الطبقة الفقيرة والمحرومة (ديلور و بوبار، 2021)، لاسيما أن المنطقة العربية تغلب عليها الطبقات المحرومة أكثر من الطبقات الميسورة. والشكل (08) الموالي يوضح نسبة تلك الوسائل التي يتم استخدامها في المنطقة.

**الشكل 08: يظهر نسبة الوسائل المستخدمة في دفع الفواتير واستلام التحويلات، إرسال واستقبال الحوالات بالدول العربية 2014 و2017**

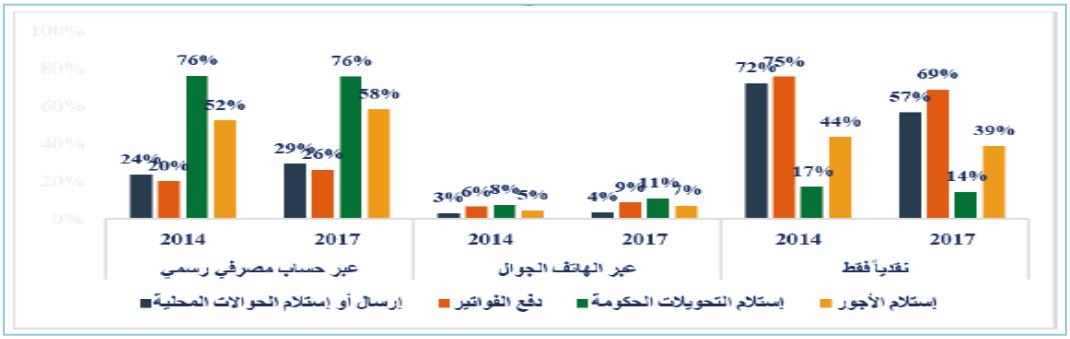


**المصدر**: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 21)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (08)، أن مؤشرات الخدمات المالية الرقمية بالمنطقة العربية قد تحسنت نوعا ما في سنة 2017 إذا ما قورنت بسنة 2014، سواء تعلق الأمر بالأشخاص الذين دفعوا فواتيرهم أو الذين قاموا بإجراء تحويلات مالية، من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف المحمول، بينما التحويلات التي تتم نقدا تراجعت بشكل واضح خلال نفس الفترة، ويتعلق الأمر هنا بمختلف الطرق التي يتم بها إجراء التحويلات المالية الخاصة باستلام الأجور، استلام التحويلات الحكومية، دفع الفواتير وإرسال واستقبال الحوالات المحلية. إن هذا التحسن يعكس الجهود المبذولة من البنوك المركزية ومؤسسات

النقد العربية في تعزيز الثقة في المؤسسات المالية وانتهاج سياسة التثقيف المالي للأفراد (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 20-21).

## 2.3 إستراتيجية الشمول المالي في المنطقة العربية:

لقد بذلت المؤسسات والهيئات المالية في الدول العربية وبمشاركة صندوق النقد العربي جهود جبارة لتعزيز مبادرة الشمول المالي في المنطقة، حيث قام مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بإنشاء فريق عمل إقليمي في سنة 2012، لتطوير سياسات وإجراءات الشمول المالي في المنطقة العربية، ليقوم صندوق النقد العربي في 14 سبتمبر من سنة 2017 وبمشاركة البنك الدولي بتأسيس شراكة مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، من خلال المبادرة التي نظمت أثناء انعقاد منتدى التحالف العالمي للشمول المالي في شرم الشيخ بمصر بدعم وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية من اجل استفادة كافة شرائح المجتمع والمؤسسات من الخدمات المالية الرسمية التي تتناسب مع احتياجاتهم (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 07). والجدول التالي يظهر بعض الاستراتيجيات التي اعتمدتها بعض الدول العربية بهدف تعزيز الشمول المالي بما يتوافق مع إمكانياتها ويحقق لها الاستدامة في الحصول على الخدمات المالية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة:

**الجدول 01: يبين بعض الاستراتيجيات المتخذة من قبل بعض الدول العربية بهدف تعزيز الشمول المالي**

| الدولة | الإستراتيجيات المعتمدة |
|---|---|
| الأردن | ▪ تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية للشمول المالي بقيادة البنك المركزي مع نهاية عام 2015.<br>▪ زيادة الشمول المالي في المملكة من 24,6% للبالغين إلى 36,6% بحلول سنة 2020.<br>▪ تقليص الهوة بين الجنسين من 53% إلى 35% فيما يخص الوصول للخدمات المالية.<br>▪ إطلاق البنك المركزي لمبادرة عمل تجمع بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، الهدف منها الوصول للخدمات المالية الرقمية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي والبيانات والأبحاث.<br>▪ إجراء دراسة تشخيصية عام 2017، تتضمن جوانب العرض والطلب لتقييم مستويات الوصول للخدمات المالية واستخداماتها وجودتها. |

| | |
|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ▪ إنشاء دائرة مستقلة تعمل على حماية المستهلك، تضم قسمين، القسم الأول خاص بإدارة الشكاوي والقسم الثاني خاص بإدارة الشمول والتوعية المالية.<br>▪ تأسيس وحدة لشكاوي العملاء المالية تتبع الرؤساء التنفيذيين في البنوك والمؤسسات المالية، برعاية البنوك وشركات التمويل العاملة في الدولة.<br>▪ التركيز على سياسة التثقيف المالي حول الخدمات المالية، عن طريق نشر الثقافة المالية من خلال الترحيب بالزيارات للمصرف المركزي وكذا المشاركة في المعارض التوعوية داخل وخارج البلاد، بالإضافة إلى نشر مقاطع الفيديو التي تستعرض مخاطر بطاقات الائتمان والقواعد الخاصة بالقروض الشخصية. |
| البحرين | ▪ إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية مرنة من طرف المصرف المركزي، تعمل على تعزيز الخدمات المالية التقليدية والرقمية.<br>▪ منح الضوء الأخضر للمؤسسات المالية وغير المالية بالابتكار وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية الحديثة.<br>▪ تعزيز مكانة المركز المالي الإقليمي من خلال وضع تقنيات مالية تسهل تطبيق مبادرات الخدمات المالية المبتكرة.<br>▪ إطلاق مبادرة لوضع بيئة رقابية حاضنة (Regulatory sandbox)، تعمل على تطوير الأفكار وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض القطاع المالي في البلاد.<br>▪ إصدار البنك المركزي تعليمات خاصة حول منح التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ما يعرف بالتمويل الجماعي. |
| تونس | ▪ إحداث مرصد الاندماج المالي من مهامه تقييم ومتابعة تطور النفاذ إلى الخدمات المالية في البلاد.<br>▪ تأسيس مؤسسات الدفع التي تنشط في مجال تسويق وسائل النقد الالكتروني مسبقة الشحن من طرف البنوك ومؤسسة البريد بهدف تنظيم الخدمات المالية الرقمية.<br>▪ إنشاء شركة للضمان تعمل على وضع برامج تمويلية لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، بهدف تسهيل حصولها على القروض.<br>▪ وضع إستراتيجية فعالة لدعم مؤسسات التمويل الأصغر وتكوين إطاراتها، إلى جانب وضع إطار قانوني يحمي عملاء هذه المؤسسات.<br>▪ تخصيص خط تمويل لفائدة المرأة يعنى برائدات الأعمال، من خلال دعم مختلف المشاريع الناشئة التي يقمن بها، برعاية البنك التونسي للتضامن. |

| | |
|---|---|
| المغرب | ▪ قيام البنك المركزي بإحداث قسم خاص بمراقبة أنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي، والتزامه بتشجيع النفاذ واستخدام الخدمات المالية ذات الجودة.<br>▪ رفع نسبة الاستبناك لتشمل ثلثي السكان، بهدف تشجيع الولوج للخدمات والمنتجات المالية، وزيادة الابتكارات فيها، إضافة إلى حماية المستهلك من خلال تطوير العلاقة بين العملاء والمؤسسات المالية.<br>▪ تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من الخدمات البنكية الأساسية، التي تعطي للعملاء إمكانية فتح حسابات دون أي دفع مسبق للأموال ودون فرض للرسوم او العمولات لمدة تصل إلى 6 اشهر. |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بناءا على (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 35-190)

| | |
|---|---|
| الجزائر | ▪ تنفيذ استراتيجيات تتعلق بحسابات العملة الوطنية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية من طرف الحكومة تنص على ضرورة استخدام وسائل الدفع القانونية في المعاملات ذات المبالغ الضخمة.<br>▪ مساعدة الأفراد على فتح حسابات مالية والاستفادة من الخدمات المصرفية القاعدية المرتبطة بهذه الحسابات.<br>▪ تمويل المشاريع الإنتاجية من خلال التعبئة المالية للموارد وذلك عن طريق دمج أعوان اقتصاديين جدد في القطاع المصرفي، بهدف توسيع مصادر الادخار الوطني وإعطائه الصيغة القانونية انطلاقا من برنامج الامتثال الضريبي. |

**المصدر**: (أوسياف و شاوي، 2020، صفحة 124)

## 4. خاتمة:

على الرغم من أن المنطقة العربية قد قطعت أشواطا كبيرة من حيث الإجراءات والاستراتيجيات التي تدعم فرص تعزيز الشمول المالي، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالنتائج المحققة في دول العالم. وقد أظهرت المؤشرات المالية أن هناك تباين حتى بين الدول العربية في حد ذاتها من حيث الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، خصوصا فيما يتعلق بالشرائح المستضعفة من الطبقة الفقيرة والمرأة، وكذا عدد الأشخاص البالغين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة ولا يملكون حسابات مصرفية، ومع ذلك لم يمنع هذا الأمر البلدان العربية من وضع استراتيجيات للرفع من مستوى الشمول المالي، حتى ولو كان هناك بطئ في قطف ثمار هذه المحاولات. ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة بعضها على النحو التالي:

- هناك تباين كبير بين الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي، فدول الخليج العربي تشهد تقدم ملحوظ في الخدمات والمنتجات المالية، بينما دول أخرى مازالت تشهد تراجع في مستوى الخدمات كمصر وموريتانيا.
- مازالت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تنتهج سياسة الانغلاق وتمارس التضييق على العملاء مما يشكل صعوبة في الوصول للخدمات المالية، مثل ما يشهده أصحاب حسابات العملة الصعبة في الجزائر والعقبات التي يتعرضون لها من طرف المؤسسات المصرفية على الرغم من حرية التصرف التي يمنحها القانون لهذا النوع من الحسابات.
- غياب الثقافة المالية، خصوصا تلك التي تتعلق بالخدمات المالية الرقمية، فلا زالت الدول العربية تفتقر لسياسة التثقيف المالي من حيث استخدام الهاتف المحمول في المعاملات المالية، رغم ما توفره من اقتصاد في الوقت والتكاليف.
- اتساع الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مالية في المؤسسات المصرفية الرسمية، في العديد من دول المنطقة على غرار كل من دول المغرب العربي ومصر.

واستنادا للنتائج المتوصل إليها، تم وضع بعض المقترحات والتوصيات منها:

- منح مساحة اكبر من الحرية للعملاء في الحصول على التمويلات من المؤسسات المصرفية؛
- إقامة دورات تكوينية للإطارات والأعوان العاملة في البنوك، لتسريع وتسهيل المعاملات المالية التي تساعد المواطنين إلى الوصول للخدمات والمنتجات المالية.
- العمل على تطوير الخدمات المالية الرقمية، كاستعمال الهاتف المحمول والحسابات المصرفية الرسمية من اجل نشر أوسع للثقافة المالية، إلى جانب الاستفادة من انخفاض التكاليف في مثل هذه الخدمات.
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة تسمح بمشاركة كافة شرائح المجتمع في الحياة المالية، ومنح المزيد من الحرية في خوض ضمار الاستثمار في المشاريع التنموية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي.

## 5. قائمة المراجع:

Goel, S., & Sharma, R. (2017). Developing a Financial Inclusion Index for India. Procedia computer science , 950-956.

1. حدة بوتبينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: بحث استطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ، 1-24.
2. حنين محمد بدر عجور. (/ 03, 2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، بحث لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال بكلية التجارة . غزة، كلية التجارة ، غزة : الجامعة الإسلامية.
3. خالدية بن عوالي. (2018). أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية* ، 165-185.
4. دوروثي ديلور، و إيزابيل بوبار. (22 02, 2021). *worldbank*. تاريخ الاسترداد 02 09, 2021، من worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria
5. رشيدة زاوية. (2019). أبعادالتنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية* ، 09-29.
6. سالم صلال الحسناوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة مركز دراسات الكوفة* ، 27-49.
7. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). *التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
8. صلاح الحسن. (10 10, 2017). مصادر التمويل المالي. *الزمان عربية يومية دولية مستقلة* .
9. صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، 1-14.
10. صندوق النقد العربي. (2020). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
11. عبد الرحمن العايب. (/ /, 2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس- سطيف.
12. علا عبيات. (30 05, 2017). *mawdoo3*. تاريخ الاسترداد 01 09, 2021، من mawdoo3.com: https://mawdoo3.com/

13. عمار ياسين أوسياف، و شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع،المعيقات والحلول. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية* ، 120-138.

14. عودة راشد الجيوسي. (2013). *الإسلام والتنمية المستدامة*. عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت.

15. ليلى جبريل. (30 12, 2020). *mqaall*. تاريخ الاسترداد 30 08, 2021، من mqaall.com: https://mqaall.com/financial-inclusion-role-banking-development/

16. محمود محيي الدين. (02 05, 2018). الشمول المالي ومدخرات العرب. *الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية* .

17. مدحت ابو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها - مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

18. مدحت ,ا .ا & .,ياسمين ,م .م .(2017) .*التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-ملؤشراتها* .القاهرة-مصر :المجموعة العربية للتدريب والنشر.

19. مدونة البوابة FinDEV. (15 03, 2019). *findevgateway*. تاريخ الاسترداد 02 09, 2021، من findevgateway.org: https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/03

20. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية* ، 90-105.

21. يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.